

تنظم كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس شعبة القانون الخاص مختبر القانون الخاص ورهانات التنمية مختبر إقلاع: القانون والفلسفة والمجتمع

يوما دراسيا حول موضوع:

الحماية الاجتماعية ورهانات الحوار الاجتماعي



يوم الاربعاء 17 أبريل 2024 على الساعة الثالثة بعد الزوال بقاعة الندوات
بخزانة كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس

تنظم كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس

شعبة القانون الخاص

مختبر القانون الخاص ورهانات التنمية

مختبر إقلاع: القانون والفلسفة والمجتمع

يوما دراسيا حول موضوع:

"الحماية الاجتماعية ورهانات الحوار الاجتماعي"

يوم الأربعاء 17 أبريل 2024 على الساعة الثالثة بعد الزوال بقاعة الندوات بخزانة الكلية.

الورقة التأطيرية

لقد أضحت تحقيق الحماية الاجتماعية اليوم مدخلا أساسيا للنهوض والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لأي دولة، بل وأصبح مطلباً ضرورياً للتقليص من الفوارق المجالية والرفع من مستوى الظروف المعيشية لفئات واسعة من المواطنين والمواطنات. ونتيجة للبطء الذي عرفه تطور نظام الحماية الاجتماعية بالمغرب، والذي ظل تمديده محدوداً لما يزيد عن أربعة عقود، فقد أعطى جلالة الملك محمد السادس نصره الله تعليماته السامية من أجل التعجيل بتنزيل حماية اجتماعية حقيقية، تهدف إلى استكمال بناء منظومة قوية قادرة على الحد من المخاطر المهنية والحياتية، ترميها للرأسمال البشري الذي يعد أساس كل تنمية.

وانسجاماً مع مقتضيات الفصل 31 من الوثيقة الدستورية، وتكريساً للالتزامات الدولية للمملكة المغربية في مجال الحماية الاجتماعية؛ خصوصاً ماورد بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذا الاتفاقيتين الدوليتين رقم 102 و202 الصادرتين عن منظمة العمل الدولية، فقد حدد الخطاب الملكي السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله أمام البرلمان يوم 09 أكتوبر 2020 معالم هذه الحماية، والمتمثلة فيمايلي:

1. توسيع التغطية الصحية الإلزامية بحلول نهاية سنة 2022، وذلك بتمكين 22 مليون مستفيد إضافي من الاستفادة من التأمين الإلزامي عن المرض، الذي يغطي تكاليف التطبيب والأدوية أو الاستشفاء والعلاج؛
2. تعميم التعويضات العائلية، لتشمل مايقارب سبعة ملايين طفل في سن الدراسة، تستفيد منها ثلاثة ملايين أسرة؛
3. توسيع قاعدة الانخراط في أنظمة التقاعد من خلال دمج حوالي خمسة ملايين شخص من المغاربة، الذين يمارسون عملاً، ولا يستفيدون من معاش؛

4. تعميم الاستفادة من التأمين على التعويض عن فقدان الشغل لفائدة المغاربة الذين يتوفرون على عمل قار. وانطلاقاً من هذه التوجيهات الملكية السامية السديدة، أصبح تنزيل هذه الحماية وفق نصوص تشريعية وتنظيمية، يقتضي إيجاد حكمة جيدة للتبدير الإداري والمالي، وذلك من قبل الأجهزة أو الهيآت المنوط بها أمر تسيير هذه الأنظمة وتفعيلها.

ومعلوم أن للحوار الاجتماعي دوراً مهماً في اعتماد المشرع المغربي حلولاً تهدف إلى توسيع دائرة المستفيدين من هذه الحماية الاجتماعية، وكذا الزيادة في التعويضات التي يتولى دفعها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛ وهو ما سنسعى إلى تسليط الضوء عليه من خلال تنظيمنا لهذا اليوم الدراسي الموسوم بعنوان: "الحماية الاجتماعية ورهانات الحوار الاجتماعي"، والذي يأتي في سياق الأنشطة العلمية التي تنظمها الكلية وبنيات البحث بها ذات الاهتمام الوثيق بالموضوع، بحيث سيشكل هذا اللقاء العلمي فرصة سانحة للمشاركين لإثراء النقاش وتبسيط الضوء على أهم الجوانب والإشكالات الجوهرية التي يطرحها، بغية الخروج بمجموعة من الخلاصات والتوصيات التي تصب في اتجاه إيجاد حلول تساهم في تجاوز التحديات المنتظرة.

برنامج اليوم الدراسي

استقبال المشاركين (14:30)

الجلسة الافتتاحية (15:00)

❖ كلمة السيد عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس، د. محمد بوزلافة

❖ كلمة السيد رئيس شعبة القانون الخاص بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس، د. صلاح الدين معتوق

❖ كلمة السيد مدير مختبر القانون الخاص ورهانات التنمية، د. زهير نعيم

❖ كلمة السيد نائب مدير مختبر إقلاع: القانون والفلسفة والمجتمع، د. حسن الرحبية

❖ كلمة بإسم لجنة تنسيق أشغال اليوم الدراسي، دة. سلمى بوجلابي

الجلسة العلمية

مسير الجلسة: د. محمد بوزلافة عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس

الحماية الاجتماعية من خلال ضمان الاستقرار في الشغل وتأمين القدرة الشرائية للأجراء

15:30

د. عبد العزيز العتيقي، محام بهيئة فاس وأستاذ باحث في القانون الاجتماعي

الحماية الاجتماعية من منظور الملاءمة مع اتفاقيات وتوصيات منظمة العمل الدولية

15:40

د. محمد القرى اليوسفي، أستاذ القانون الاجتماعي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس

حالات الطرد المقنع في الاجتهاد القضائي لمحكمة النقض

15:50

د. محمد سعد جرندي، مستشار ورئيس القسم الاجتماعي الثاني بمحكمة النقض

دور الحوار الاجتماعي في تعزيز التماسك الاجتماعي وتقوية الاقتصاد الوطني

16:00

د. عبد الرحيم الرماح، رئيس المنتدى المغربي للتنمية الاجتماعية

تعديل مدونة الشغل ضمن أولويات الحوار الاجتماعي

16:10

د. عبد الرحيم الصقلي الحسيني، مقتش الشغل

مأسسة الحوار الاجتماعي بالمغرب

16:20

د. أحمد حموي، أستاذ باحث بشعبة القانون الخاص، وعضو مختبر إقلاع: القانون والفلسفة والمجتمع -كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس

تمديد الحماية الاجتماعية بين المطالب الفقهية والإرادة السياسية

16:30

د. سلمى بوجلابي، أستاذة باحثة بشعبة القانون الخاص، وعضوة مختبر القانون الخاص ورهانات التنمية -كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس

نقاش مفتوح

الخلاصات والتوصيات

اختتام أشغال اليوم الدراسي

لجنة تنسيق اليوم الدراسي

د. محمد بوزلاقة- د. صلاح الدين معتوق- دة. سلمى بوجلابي
- د. عز العرب لحكيم بناني- د. زهير نعيم - د. حسن الرحيبة

اللجنة التنظيمية

اللجنة العلمية

- د. محمد بوزلاقة
- د. صلاح الدين معتوق
- دة. سلمى بوجلابي
- د. حسن الرحيبة
- دة. سهيلة بوزلاقة
- دة. نورا خير
- د. خالد الوالي العلمي
- دة. سلوى المسعودي
- د. عبد الكريم العيوني
- د. فاطمة الزهراء الكاكي
- د. الحسين الشماخ
- دة. حكيمة لغريم
- ماجدة بوشفرة
- عادل عزوزي
- أنس أجيدي
- يوسف مشرط
- مصطفى العزوزي
- محمد الورضي

- د. محمد بوزلاقة
- د. عبد العزيز العتيقي
- د. محمد القري اليوسفي
- د. عبد الحميد أخريف
- د. أحمد أزوكاغ
- د. صلاح الدين معتوق
- د. عز العرب لحكيم بناني
- د. زهير نعيم
- دة. سلمى بوجلابي
- د. أحمد حموي
- د. عمر اليعقوبي
- د. حسن الرحيبة
- د. كريم متقي
- د. محمد بن المقدم
- د. بوشنتى علوي
- دة. سهيلة بوزلاقة
- دة. زينب الفاسي الفهري
- د. محمد العلوي الطاهري
- د. يونس الحكيم
- د. محمد ازهيري
- د. هشام اسواني
- د. رشيد فطوش